

بنك قناة السويس
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية
و تقرير مراقبي الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

EY

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

صفحة

الفهرس

١	تقرير مراقبى الحسابات
٢	الميزانية
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٥	قائمة التوزيعات
٤٩-٦	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية



المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك قناة السويس (ش.م.م.)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أ. م. م. م. م.

أ. م. م. م. م. م.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ - لأي من أحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

أشرف في المحكمه إسماعيل

أشرف في المحكمه إسماعيل
رئيس فريق المراقبين
رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رئيس جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٩٣٨٠
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٢

EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



١٥/٧/١٨

مهند طه خالد

رئيس مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا
رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رئيس جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٢٤٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٤ مارس ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم	
			الأصول
١ ٦٦٧ ٣٧٦	٣ ٦٨١ ٥١٣	(١٥)	تقديرة وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٦ ٣٣٦ ١١٤	١٠ ٣٨٥ ٣٩٦	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٨ ٧٤٦ ٨٨٨	٨ ٦٩٧ ٢٩٤	(١٧)	أنون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى
١٤٦ ٤٨٤	١٤٨ ٨٠٣	(١٨)	أصول مالية بغرض المتاجرة
٨ ٦٣١ ٥٩٥	١٠ ٢٣٤ ٤٨٧	(١٩)	قروض وتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
١ ٦٧٧ ٥٧٥	٢ ٦١٦ ٢٢٢	(٢٠)	مناحة للبيع
٣ ١١٣ ٠٧٤	٢ ٨٣٧ ٤١٤	(٢٠)	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٨ ٥٦٨	٢٤ ٧٨٩	(٢١)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
١٧ ٣٥٨	١٥ ٨٧٢	(٢٢)	أصول غير ملموسة
٦٠٧ ٣٢٨	٨٠٣ ٦٥٨	(٢٣)	أصول أخرى
٤٦٨ ٧٠٨	٥١٠ ٩٠٣	(٢٤)	أصول ثابتة
٣١ ٤٣١ ٠٦٨	٣٩ ٩٥٦ ٣٥١		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٤ ٧٠٦ ٧٧٧	٥ ٤٤٩ ١٧٩	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٤ ١٢٠ ٧٧٥	٣١ ٣٢٨ ٣٢٢	(٢٦)	ودائع العملاء
٣٤ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	(٢٧)	قروض أخرى
٤٦٧ ٨٧٠	٥٨٨ ٤١٦	(٢٨)	التزامات أخرى
٧٨ ٠٢٢	١٠٩ ٤٢٨	(٢٩)	مخصصات أخرى
١٢ ١٤٤	١٤ ٦٧٤	(٣٠)	التزامات ضريبية مؤجلة
٢٩ ٤١٩ ٥٨٨	٣٧ ٥٣٠ ٠١٩		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	(٣١)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٠ ١٦٩	٢٢١ ٢٧٢	(ج-٣١)	احتياطيات
١ ٣١١	٢٠٥ ٠٦٠	(د-٣١)	صافي أرباح العام و الأرباح المحتجزة
٢ ٠١١ ٤٨٠	٢ ٤٢٦ ٣٣٢		إجمالي حقوق الملكية
٣١ ٤٣١ ٠٦٨	٣٩ ٩٥٦ ٣٥١		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٩) متممة لهذه القوائم وتقرأ معها.

تقرير مراقبي الحسابات مرفق ،



حسين أحمد رفاعي
رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب



عمر محمد الصغير
نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح رقم	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري		
١ ٩١٣ ٢١٠	٣ ٣٧٥ ٧٧٠	(٦)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(١ ١٠٥ ٠٢٨)	(٢ ٣٦٣ ٩٣٨)	(٦)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٨٠٨ ١٨٢	١ ٠١١ ٨٣٢		صافي الدخل من العائد
١٢٢ ٨٥٢	١٥٠ ٠٥٩	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
	(١ ٤٠٥)	(٧)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١٢٢ ٨٥٢	١٤٨ ٦٥٤		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
١٤ ٤٤٣	١٦ ١٥١	(٨)	توزيعات أرباح
١٠١ ٢٦١	٩٤ ٠٥١	(٩)	صافي دخل المتاجرة
١ ٣٥٥	٢٩ ٨٣٦	(٢٠)	أرباح استثمارات مالية
(٢٢٩ ٨٠٢)	(١٠٧ ٦١٥)	(١٣)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٤٤٣ ٦٨١)	(٥٨٨ ٧٠٦)	(١٠)	مصروفات إدارية
١٨ ٦١٥	٢ ٤٨٧	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٣٩٣ ٢٢٥	٦٠٦ ٦٩٠		الربح قبل ضرائب الدخل
(١٨٣ ٥٥٦)	(٢٥٠ ٩١٣)	(١٢)	مصروفات ضرائب الدخل
٢٠٩ ٦٦٩	٣٥٥ ٧٧٧		صافي ارباح العام
١.٠٥	١,٧٨	(١٤)	نصيب السهم الاساسى في الارباح (جنية مصري / سهم)

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٩) تعتبر جزءا لا يتجزء من هذه القوائم وتقرأ معها.

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف جنيه مصري	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف جنيه مصري	
٣٩٣ ٢٢٦	٦٠٦ ٦٨٩	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي الأرباح قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٤ ٨٧٤	٣٠ ٦٠٦	إهلاك واستهلاك
٢٢٩ ٨٠٢	١٠٧ ٦١٥	عبء إضمحلال عن خسائر الائتمان
(٤٩ ٧١٣)	(٢ ٩٤٨)	فروق إعادة تقييم أصول مالية بغرض المتاجرة
(١ ٦٤١)	(٧ ٧٠٩)	أرباح استثمارات مالية بغرض المتاجرة سبق اعدامها
(٢ ٦٧٤)	(١٢ ٤٦٩)	المستخدم من المخصصات (بخلاف مخصص القروض)
(٤ ٠٠٠)	(٦ ٩٣٤)	أرباح و متحصلات من استثمارات مالية في شركات تابعة و شقيقة
	٤٣,٧١٢	عبء مخصصات أخرى
(٣٦٤)	(٢٩ ٣٢٤)	أرباح بيع أصول ثابتة
	(٢٢,١٠٢)	أرباح بيع استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
١٠ ٣٠٦	(٥٨٦)	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
	-	فروق تقييم أصول آلت ملكيتها
(٥٨٨ ٧٤٣)	٤ ٢٧٧	فروق إعادة تقييم استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
(١٤ ٤٤٣)	(١٦ ١٥١)	توزيعات أرباح
٣ ٢٠٢	٢ ٣٥٥	استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية بخلاف أغراض المتاجرة
(١ ٣٥٥)	(٨٠١)	أرباح استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
(١ ٥٢٣)	٦٩٦ ٥٢٠	أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		صافي (الزيادة) النقص في الأصول والزيادة (النقص) في الالتزامات
(٤٢٠ ٧٩٢)	(١ ٩٣٩ ٦٧٩)	أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(١ ٣٣٤ ٣٤٩)	(١ ٥٤٣ ٨٦٠)	أرصدة لدى البنوك
(٣ ١٩٠ ٧٧٢)	٢٤٥ ٩٠٤	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى
(١٠ ٧٤٠)	٦٢٩	أصول مالية بغرض المتاجرة
(٣ ٩٣٧ ٣١٤)	(١ ٢٢٤ ٤٤٠)	قروض وتسهيلات للملاء
(٤٨ ٠٤٠)	(١٨٢ ٤٥٥)	أصول أخرى
٢ ٥٣٠ ٨٠٢	٧٤٢ ٤٠٣	أرصدة مستحقة للبنوك
٥ ٤٨٧ ٧٩٨	٧ ٢٠٧ ٥٤٧	ودائع العملاء
٢١٥ ٠٦١	١٢٠ ٥٤٦	الالتزامات أخرى
(١ ٨١ ١٠٩)	(٢٤٨ ٣٨٣)	ضرائب الدخل المسددة
(٨٩٠ ٩٧٨)	٣ ٣٧٤ ٧٣٢	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٤٤ ٠٣٢)	(٨١ ٥١٠)	مدفوعات شراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
٣٦٤	٤٠ ٠٤٠	متحصلات من بيع أصول ثابتة
-	٢٢ ١٠١	متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
١ ٦٤٥ ٥٨٨	١ ٢٧٣ ٨٩٠	متحصلات من استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
(١ ٠٠٤ ٨٦٧)	(١ ٨٨٣ ٦٥٩)	مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
١٤ ٤٤٣	١٦ ١٥١	توزيعات أرباح محصلة
١ ٦٤١	٧ ٧٠٩	أرباح استثمارات مالية بغرض المتاجرة سبق اعدامها
	٧٣٦	متحصلات من استثمارات في شركات شقيقة
	(٦٠٤ ٥٤٢)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٣٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	قروض أخرى
٣٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(٢٤٣ ٨٤٢)	٢ ٧٧٦ ١٩٠	صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٤ ٠٤٩ ٩٧٧	٣ ٨٠٦ ١٣٥	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
٣ ٨٠٦ ١٣٥	٦ ٥٨٢ ٣٢٥	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي (إيضاح ٣٢) :
١ ٦٦٧ ٣٧٦	٣ ٦٨١ ٥١٣	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٦ ٣٣٦ ١١٥	١٠ ٣٨٥ ٣٩٦	أرصدة لدى البنوك
٨ ٧٤٦ ٨٨٩	٨ ٦٩٧ ٢٩٣	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى
(١ ٣٧٩ ٤٠٩)	(٣ ٣١٩ ٠٨٧)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٢ ٩١٤ ٠٩٠)	(٤ ٤٥٧ ٩٥٠)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر *
(٨ ٦٥٠ ٧٤٦)	(٨ ٤٠٤ ٨٤٠)	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٣ ٨٠٦ ١٣٥	٦ ٥٨٢ ٣٢٥	النقدية وما في حكمها
		معاملات غير نقدية

- مبلغ ٨١٢ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي التغيير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة.

- مبلغ ٥٩ ٠٧٥ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي احتياطي القيمة العادلة والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في شركات شقيقة.

- مبلغ ١٤ ٦٨٣ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول الت ملكيتها خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندي التغيير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء.

* من تاريخ الإقضاء

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٤٩) تعتبر متممة لهذه القوائم وتقرأ معها .

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	
٣٥٥ ٧٧٧	صافى أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)
(٢٩ ٠٣٤)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الراسمالي طبقاً لاحكام القانون
(١٦ ٠٧٧)	احتياطي مخاطر البنكية العام
٣١٠ ٦٦٦	صافى أرباح السنة القابلة للتوزيع
(١٥٢ ٠٢٨)	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
١ ٣١١	أرباح محتجزة
١٥٩ ٩٤٩	الاجمالي
	يوزع كالاتى:
١٦ ٣٣٧	الاحتياطي القانوني
١٤٣ ٦١٢	أرباح محتجزة
١٥٩ ٩٤٩	الاجمالي

تم تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS٩ بنسبة ١% من اجمالى المخاطر الائتمانية المرجحة باوزان المخاطر و ذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨.



١ - معلومات عامة

يقدم بنك قناة السويس خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ثمانية وثلاثون فرعاً وقد بلغ عدد العاملين ١١٨٢ موظفاً في تاريخ الميزانية. تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٤ مارس ١٩٧٨ طبقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والذي حل محله قانون رقم (٨) بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار. ويقع المركز الرئيسي للبنك في ٧ و٩ شارع عبد القادر حمزه - جاردن سيتي - القاهرة. والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

٢ - ملخص اهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

ب- الشركات التابعة والشقيقة

ب-١ الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities/SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إقتناء البنك للشركات، ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرةً في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة حقوق الملكية وتثبت توزيعات الأرباح عند اعتمادها خصماً من القيمة المثبتة بالأصول.



ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى . والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د - ١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك لأقرب ألف جنيه مصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د- ٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

* صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة.
* إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة لاستثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة/ استثمارات مالية متاحة للبيع).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة لاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

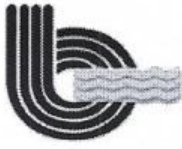
هـ- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، وقروض ومديونيات ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى.

هـ - ١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءا من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معا وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.



هـ - ٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الاصلى فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

هـ - ٣ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

هـ - ٤ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع مايلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولا بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالى أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف اخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي اما بالتخلص منها او إلغاؤها او انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.



- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعطن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوفر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام احد أساليب التقييم . ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة ، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم اي إضمحلال في القيمة.
- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلا من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوفر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الإستحقاق . وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقا ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى:-

- ١- فى حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم إستهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلى . ويتم إستهلاك اى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلى . وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.
- ٢- فى حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر. وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.
- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر.
- فى جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقا لما هو مشار إليه وقام البنك فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير.



و- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد .
وتعرض بنود اتفاقيات شراء إذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع إذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند إذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ز- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الإلتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد ٢٥ ٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العمل في الانتظام يتم أدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ح- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٢- ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.



ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأى جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف اخر - مثل ترتيب شراء اسهم أو ادوات مالية اخرى أو أقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف باتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على اساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف باتعاب ادارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة يتم اداء الخدمة فيها.

ط- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق فى تحصيلها.

ي- إضمحلال الأصول المالية

ي-١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك فى تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية . ويعد الأصل المالى أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الإضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (" حدث الخسارة Loss Event ") وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى أو لمجموعة الأصول المالية التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى اجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يراعى ما يلى:-



- إذا حدد البنك انه لا يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي تم دراسته منفردا ، سواء كان هاما بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر الائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معا لتقدير الإضمحلال وفقا لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- إذا حدد البنك انه يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفردا لتقدير الإضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع.
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقا للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى اجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذا في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشرا لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقا للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يجوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي يتم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.



ي- ٢- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل.

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ يعد الانخفاض كبيرا إذا بلغ ١٠٪ من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتدا إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف به في قائمة الدخل ، ولا يتم رد إضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقا إما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالإضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ج - برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الالى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها و يتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك و من المتوقع ان يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لاكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة. يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة او التوسع في اداء برامج الحاسب الالى عن المواصفات الاصلية لها و تضاف الى تكلفة البرامج الاصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الاستفادة منها فيما لايزيد عن خمس سنوات .

ك- الأصول الثابتة

تتمثل الاراضى والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الإضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلا مستقلا ، حسبما يكون ملائما، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. لا يتم إهلاك الاراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية كالتالي:

مباني وإنشاءات	٥٠ سنة
نظم آلية متكاملة	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة ومعدات	٨ سنوات
تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغييرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .



ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ل- إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول التي ليس لها عمر انتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

م- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد بقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل ، وكانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

م/١- الإستتجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلا ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ن- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك ، وإذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

س- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام . وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذى يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ فى الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كليا أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .



ع- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

غ- الإقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ويتم تحديد القيمة العادلة للجزء الذي يمثل إلتزاماً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم باستخدام سعر العائد المعادل بالسوق للسندات غير القابلة للتحويل ، ويتم الاعتراف بهذا الإلتزام بطريقة التكلفة المستهلكة حتى يتم تحويل أو استحقاق السندات ، ويتم تحميل باقى المتحصلات على خيار التحويل الذي يتم إدراجة ضمن حقوق الملكية بالصافي بعد خصم تأثير ضرائب الدخل.

ويتم تبويب الأسهم الممتازة التي تحمل كوبون إجباري أو التي يتم استردادها في تاريخ محدد أو طبقاً لخيار المساهمين ضمن الإلتزامات المالية ويتم عرضها ضمن بند "قروض أخرى" ، ويتم الاعتراف بتوزيعات تلك الأسهم الممتازة بقائمة الدخل ضمن بند "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" وذلك بإتباع طريقة التكلفة المستهلكة وباستخدام معدل العائد الفعلي.

ف- رأس المال

ف-١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصما من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ف-٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية في السنة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.



ق- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معا. ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام احد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:
- احتمالات الإخفاق (التأخر) (probability of default) من قبل العميل او الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
 - المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).



- خطر الإخفاق الافتراضي (loss given default).
وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة - The Expected loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ).
- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم، وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعنى بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا، ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك:

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية، وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث.
وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

- أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى
بالنسبة لأدوات الدين و اذون الخزانة و الأوراق الحكومية الأخرى، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف Standard and poor أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وان لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

١-أ/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر
يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة وذلك بصفة ربع سنوية.



ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.
يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.
وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

- الضمانات

- يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:
- الرهن العقاري
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وإذون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset - Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث ان الارتباطات طويلة الاجل عادة ماتحمل درجة اعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الاجل.

سياسات الإضمحلال والمخصصات

٢-أ/

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة فقد تبين عدم وجود اختلاف مؤثر لخسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام



نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في ٢٠١٧/١٢/٣١ لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح ٤/أ).

مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف وبيّن الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٣-أ/ تقييم البنك

مخصص خسائر الإضمحلال %	قروض وتسهيلات %	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١,٨٦	٥٤,١٦	١ - ديون جيدة
٠,١٣	٢,٢٩	٢ - المتابعة العادية
٠,٤٦	٥,٤٥	٣ - المتابعة الخاصة
٩٧,٥٥	٣٨,١٠	٤ - ديون غير منتظمة
١٠٠	١٠٠	

مخصص خسائر الإضمحلال %	قروض وتسهيلات %	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٠,٨١	٤١,٣٤	١ - ديون جيدة
٠,٠١	١,٥٩	٢ - المتابعة العادية
٠,٢٢	٤,٦٤	٣ - المتابعة الخاصة
٩٨,٩٦	٥٢,٤٣	٤ - ديون غير منتظمة
١٠٠	١٠٠	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضى الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ القوائم المالية على أساس كل حالة على حدى، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة، ويشمل التقييم عادة الضمان القائم بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.



٤-أ/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح (أ/١) تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان. على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. ويبين إيضاح رقم (٣١-ج) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠	٤	ديون غير جيدة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠	٤	ديون غير جيدة
١٠	ردئية	١٠٠	٤	ديون غير جيدة

٥-أ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٩ ١٣٩ ٧٧٨	٩ ١٨٣ ٩٥٨	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
		أصول مالية بغرض المتاجرة
٦ ٧١٣	٥ ٥٩٤	- أدوات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لأفراد:
٣٣٤ ٩٩٤	٣٣٦ ٩٥٠	- حسابات جارية مدينة
١٣ ٨٩٢	١٥ ٣٢٧	- بطاقات ائتمان
		قروض لمؤسسات:
٣ ١٣٠ ٤٩٧	٣ ٥٠٤ ٦١٠	- حسابات جارية مدينة
١ ٢١٢ ٢٠٧	١ ٧٢٠ ٦٧٣	- قروض مباشرة
١ ٩٧٠ ٩٣٨	٣ ١٣٠ ٤٣٧	- قروض مشتركة
٩ ٣٤٨ ٢٠٢	٦ ٦٥٧ ٤٤١	- قروض أخرى
		استثمارات مالية:
٣ ٦٤٤ ٧٦٦	٤ ٢٤٣ ٩٣٧	- أدوات دين
٢٨ ٨٠١ ٩٨٧	٢٨ ٧٩٨ ٩٢٧	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٢ ٢٩٤ ٨٢٢	٢ ٠١٦ ١٣١	اعتمادات مستندية
٢ ٢٩٨ ٢٨٦	٢ ٨٤١ ١٥٠	خطابات ضمان
٤ ٥٩٣ ١٠٨	٤ ٨٥٧ ٢٨١	الإجمالي

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات. بالنسبة لبنود القوائم المالية، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في القوائم المالية.

وكما هو مبين بالجدول السابق فإن ٥٣,٣٥ % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل ٥٥,٥٩ % في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ١٤,٧٦ % مقابل ١٢,٦٨ % في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

وتتق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- ٥٦,٤٥ % من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٤٢,٩٣ % في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- ٦١,٩٠ % من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل ٤٧,٥٧ % في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ٨٥٤ مليون جنيه مصري مقابل مبلغ ١٠٨٣ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
- أكثر من ٣٠,٤١ % مقابل ٢٨,٥٥ % في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

٦-١ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٧ ٦١٣ ٥٥٥	٩ ٤٩٣ ٥٢٣	قروض وتسهيلات للعملاء
٧ ٨٧٣ ٩٣٧	٥ ٣٥٤ ٩٦٠	لا يوجد عليها متأخرات أو أضمحلال
١٥ ٤٨٧ ٤٩٢	١٤ ٨٤٨ ٤٨٣	محل أضمحلال
(٦ ٨٥٥ ٨٩٧)	(٤ ٦١٣ ٩٩٦)	الإجمالي
٨ ٦٣١ ٥٩٥	١٠ ٢٣٤ ٤٨٧	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
		الصافي

بلغ إجمالي مخصص إضمحلال القروض والتسهيلات ٤ ٦١٣ ٩٩٦ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقابل ٦ ٨٥٥ ٨٩٧ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ منها ٤ ٥٠١ ٤١١ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقابل ٦ ٧٩١ ١٢١ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقي البالغ ١١٢ ٥٨٥ ألف جنيه مصري يمثل عبء إضمحلال على أساس المجموعة لمحفظه الائتمان. ويتضمن إيضاح (١٩) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال عن القروض والتسهيلات للعملاء.

٦.١ قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء (بالصافي)
- قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.
٣١ ديسمبر ٢٠١٧

التقييم	مؤسسات		أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض مباشرة	بطاقات ائتمان	
١- جيدة	-	٣.٠٩٦.٦٤٢	١.٧٠١.٤٧٦	١٤.٨٦٢	٢٩٩.٩٨٦
٢- المتابعة العادية	-	-	٦٢١	٣٠٠	-
٣- المتابعة الخاصة	٨.٠٥٢١٧	-	-	-	-
الإجمالي	٨.٠٥٢١٧	٣.٠٩٦.٦٤٢	١.٧٠٢.٠٩٧	١٥.١٦٢	٢٩٩.٩٨٦

- لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل إضمحلال بالنسبة للنفه غير المنتظمة وذلك بعد الاخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

التقييم	مؤسسات		أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض مباشرة	بطاقات ائتمان	
١- جيدة	-	١.٩٥٦.٠٩٨	١.٢٠٢.٤٨٠	١٣.٥٧٠	٢٩٠.٤٥٧
٢- المتابعة العادية	٢٥٢.٧٩٥	-	٦٠٠	٢١٧	-
٣- المتابعة الخاصة	٧٢٦.٤٥٣	-	-	-	-
الإجمالي	٧.٥٤٨.٧٨٠	١.٩٥٦.٠٩٨	١.٢٠٣.٠٨٠	١٣.٧٨٧	٢٩٠.٤٥٧

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٨٥٣ ٥٤٩ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقابل ١ ٠٨٢ ٨١٥ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

وفيما يلي تحليل بالقيمة الاجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إجمالي	مؤسسات قروض اخرى	أفراد حسابات جارية مدينة	قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة) القيمة العادلة للضمانات
٨٥٣ ٥٤٩	٨٤٨ ٦٣٧	٤ ٩١٢	
٦٤٦ ٦٨٤	٦٤٦ ٦٨٤	-	

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إجمالي	مؤسسات قروض اخرى	أفراد حسابات جارية مدينة	قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة) القيمة العادلة للضمانات
١ ٠٨٢ ٨١٥	١ ٠٧٧ ٣٥٤	٥ ٤٦١	
٧٤٩ ١٤٦	٧٤٩ ١٤٦	-	

٧-أ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية.

ألف جنيه مصري

الاجمالي	استثمارات في اوراق مالية	أصول مالية للمتاجرة	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	أقل من B أذون وسندات الخزانة الاجمالي
١٢ ٩٣٩ ٤٢٥	٤ ٢٣٦ ٥٣٧	٥ ٥٩٤	٨ ٦٩٧ ٢٩٤	
١٢ ٩٣٩ ٤٢٥	٤ ٢٣٦ ٥٣٧	٥ ٥٩٤	٨ ٦٩٧ ٢٩٤	

٨-أ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة المالية الحالية بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي:

القيمة الدفترية	طبيعة الأصل
الف جنيه مصري	مبانى
١٤٦٨٣	

ويتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

٩-١ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان
- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة التقديرية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة الحالية، عند اعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القلي	الإسكندرية		القاهرة الكبرى
		والدلتا وسيناء	والبحر الأحمر	
٩ ١٨٣ ٩٥٨	-	-	٩ ١٨٣ ٩٥٨	أدوات دين أصول مالية بغرض المتاجرة
٥ ٥٩٤	-	-	٥ ٥٩٤	قروض لأفراد:
٣٣٦ ٩٥٠	٥ ٦٣١	١١٨ ٠٦٦	٢١٣ ٢٥٣	حسابات جارية مدينة
١٥ ٣٢٧	١٥٠	٢ ٢٩٧	١٢ ٨٨٠	بطاقات ائتمان
٣ ٥٠٤ ٦١٠	١ ٠٨٢	١ ١٥٧ ١٧٢	٢ ٣٤٦ ٣٥٦	قروض لمؤسسات:
١ ٧٢٠ ٦٧٣	-	١٦ ٠٠٨	١ ٧٠٤ ٦٦٥	حسابات جارية مدينة
٣ ١٣٠ ٤٣٧	-	٣١٩ ١٤٣	٢ ٨١١ ٢٩٤	قروض مباشرة
٦ ٦٥٧ ٤٤١	-	٤٧٠ ٨٢٩	٦ ١٨٦ ٦٠٢	قروض مشتركة
٤ ٢٤٣ ٩٣٧	-	-	٤ ٢٤٣ ٩٣٧	قروض أخرى
٢٨ ٧٩٨ ٩٢٧	٦ ٨٦٣	٢ ٠٨٣ ٥٥٥	٢٦ ٧٠٨ ٥٣٩	استثمارات مالية
٢٨ ٨٠١ ٩٨٧	٤ ١٢٦	١ ٥٣٥ ٥١٣	٢٧ ٢٦٢ ٣٤٨	أدوات دين

الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان البنك بالقيمة التقديرية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	نشاط عقارى	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية
٩ ١٨٣ ٩٥٨	-	٩ ١٨٣ ٩٥٨	-	-	-
٥ ٥٩٤	-	٥ ٥٩٤	-	-	-
٣٣٦ ٩٥٠	٣٣٦ ٩٥٠	-	-	-	-
١٥ ٣٢٧	١٥ ٣٢٧	-	-	-	-
٣ ٥٠٤ ٦١٠	١ ٦٢٩ ٢٥٨	٨٦ ٠٠٣	٤ ٠٦٠	١ ٧٨٥ ٢٨٩	-
١ ٧٢٠ ٦٧٣	١ ٠٥٦ ٤٠٩	-	-	٢٧٣ ٨٩١	٣٩٠ ٣٧٣
٣ ١٣٠ ٤٣٧	٢ ٣٠٢ ٤٠٨	-	٥٥٨ ٤٤٧	٢٦٩ ٥٨٢	-
٦ ٦٥٧ ٤٤١	٤ ٦٩٠ ١٩٧	-	٢١٨ ٢٠١	١ ٧٤٩ ٠٤٣	-
٤ ٢٤٣ ٩٣٧	-	٤ ٠٧٨ ٩٣٧	-	-	١٦٥ ٠٠٠
٢٨ ٧٩٨ ٩٢٧	١٠ ٠٣٠ ٥٤٩	١٣ ٣٥٤ ٤٩٢	٧٨٠ ٧٠٨	٤ ٠٧٧ ٨٠٥	٥٥٥ ٣٧٣
٢٨ ٨٠١ ٩٨٧	٩ ٢١٩ ٣٦٥	١٣ ٨١٠ ٩٨٩	١ ١٥٦ ٤٦٦	٤ ٤٧٤ ٩٧٠	٩٠ ١٩٧

ب) خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحسابية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير عرض المتاجرة. وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة مخاطر السوق بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير عرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/١) أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد، وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير عرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن نقلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا لمعرفة إدارة المخاطر بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقبال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية. وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

حيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعه من قبل البنك ومراجعتها يوميا.

يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- اختبارات الضغوط Stress Testing

تعد اختبارات الضغوط موشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد- يتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة و تتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك؛ اختبار ضغط عوامل الخطر؛ حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر و اختبار ضغوط الاسواق النامية؛ حيث تخضع الاسواق النامية لتحركات حادة و اختبار ضغوط خاصة؛ تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز او مناطق معينة؛ مثل ما قد ينتج في منطقة ما يسبب تحرير القيود على احدى العملات. و تقوم الادارة العليا و مجلس الادارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط

ب/٢) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً وبلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

تركز خطر العملة على الأدوات المالية
٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ألف جنيه مصري	عملات أخرى	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري
٣ ٦٨١ ٥١٣	٩ ١٩٢	٢ ٠٧٠	١٩ ٦٠٩	٩٥١ ١٢٨	٢ ٦٩٩ ٥١٤
١٠ ٣٨٥ ٣٩٦	٩ ٩٠٦	١١٢ ١٣٩	٢ ١٨١ ٧٢٠	٢ ٢٥٦ ٤٢٣	٥ ٨٢٥ ٢٠٨
٨ ٦٩٧ ٢٩٤	-	-	٥٢٥ ٥٥٤	٣ ١٨٢ ٣٣٢	٤ ٩٨٩ ٤٠٨
١٤٨ ٨٠٣	-	-	-	٢٧ ٧٢٤	١٢١ ٠٧٩
١٥ ٣٦٥ ٤٣٩	١٢٤	١ ٧٧٣	٢٢٥ ٦٧٨	٧ ٤٤٣ ٣٨٨	٧ ٦٩٤ ٤٧٦
٢ ٦١٦ ٢٢٢	-	-	-	٩٨٦ ٣٩٥	١ ٦٢٩ ٨٢٧
٢ ٨٣٧ ٤١٤	-	-	-	١٧٨ ٧٤١	٢ ٦٥٨ ٦٧٣
١ ٣٥٥ ٢٢٢	-	٩	٣ ٨٧٠	١٥ ٦٥٩	١ ٣٣٥ ٦٨٤
٤٥ ٠٨٧ ٣٠٣	١٩ ٢٢٢	١١٥ ٩٩١	٢ ٩٥٦ ٤٣١	١٥ ٠٤١ ٧٩٠	٢٦ ٩٥٣ ٨٦٩
٥ ٤٤٩ ١٧٩	٢١	١٤ ١٨١	١ ٧٢٧ ٦٨٧	٣ ٧٠٧ ٢٣٣	٥٧
٣١ ٣٢٨ ٣٢٢	٣٤ ٧٩٨	١٠١ ٥٩٢	١ ١٦٤ ١٤٠	٧ ٨١٣ ٥٩٢	٢٢ ٢١٤ ٢٠٠
٤٠ ٠٠٠	-	-	-	-	٤٠ ٠٠٠
٨ ٢٦٩ ٨٠٢	١٤٤	٩٩٠	٦٧ ٩٥٥	٣ ٤٨٢ ٧٩١	٤ ٧١٧ ٩٢٢
٤٥ ٠٨٧ ٣٠٣	٣٤ ٩٦٣	١١٦ ٧٦٣	٢ ٩٥٩ ٧٨٢	١٥ ٠٠٣ ٩١٦	٢٦ ٩٧٢ ١٧٩
-	(١٥ ٧٤١)	(٧٧٢)	(٣ ٣٥١)	٣٨ ١٧٤	(١٨ ٣١٠)
الإجمالي	عملات أخرى	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري
٣٨ ٨١٠ ٢٠٣	٤٨ ٥٤٧	١٤٣ ٥٨١	٢ ٠٩٩ ٤٧٨	١٥ ٥٢١ ٨٧٨	٢٠ ٩٩٦ ٧٦٩
٣٨ ٨١٠ ٢٠٣	٤٩ ٨٣٩	١٤٣ ٦٦٦	٢ ٠٩٥ ٩٩٦	١٥ ٥١٧ ٣٤٠	٢١ ٠٠٣ ٣٦٢
-	(١ ٢٩٢)	(٨٥)	٣ ٤٣٢	٤ ٥٣٨	(٦ ٥٩٣)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إجمالي الأصول المالية
إجمالي الالتزامات المالية
صافي المركز المالي

ب. خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق، وهو خطر التقلبات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة المعادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة تلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ألف جنيه مصري

الإجمالي	بيوتون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاث شهور	حتى شهر واحد	الأصول المالية	
							نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	أرصدة لدى البنوك
٣ ٦٨١ ٥١٣	٣٦٢ ٤٦٥	-	-	-	٧٩٩ ٥٥٥	٢ ٥١٩ ٥٢٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٢ ٥١٩ ٥٢٣
١٠ ٣٨٥ ٣٩٦	٥٠٢ ٧١١	-	١ ٧٢٢ ٥٥٤	-	-	٨ ١٦٠ ١٣١	أرصدة لدى البنوك	٨ ١٦٠ ١٣١
٨ ٦٦٩ ٢٩٤	١٤٣ ٢٠٩	٥ ٥٩٤	-	٥ ٦٤٦ ٧٦٤	٢ ٥٠٦ ٧٢٠	٥٤٣ ٨١٠	أدوات الخزانة وأوراق حكومية أخرى	٥٤٣ ٨١٠
١٤٨ ٨٠٣	-	-	-	-	-	-	أصول مالية بغرض المتاجرة	-
١٠ ٣٤٧ ٠٧٣	١ ٠٠٩ ٢٥٧	١٢٣ ٠٦٥	١ ٧٨٧ ٥٨٥	١ ٧٨٧ ٥٨٥	٢ ١٩٧ ٧٦٢	٥ ٢٢٩ ٤٤٤	فروض وتسهيلات للملاء	٥ ٢٢٩ ٤٤٤
٢ ٦١٦ ٢٢٢	١ ١٩٤ ٥٩٩	٣١٠ ٥٧٨	١ ١١١ ٠٤٥	-	-	-	استثمارات مالية	-
٢ ٨٣٧ ٤١٤	٢٢ ٥٠٠	٣٨ ٠٣١	١ ٠٦١ ٦٨٠	١ ١٧٧ ٠١٣	٥٣٨ ١٩٠	-	مناخدة للبيع	-
٢٤ ٧٨٩	٢٤ ٧٨٩	-	-	-	-	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-
٣٨ ٧٣٨ ٥٠٤	٢ ٢٥٠ ٢٣٣	١ ٣٦٣ ٤٦٠	٢ ٢٩٥ ٧٥٠	١٠ ٣٣٣ ٩١٦	٦ ٠٤٢ ٢٢٧	١٦ ٤٥٢ ٩١٨	أصول مالية أخرى	-
٥ ٤٤٩ ١٧٩	٨٩ ٧٨٧	-	-	١ ٧٢٢ ٥٥٤	٨٨٦ ٣٨٥	٢ ٧٥٠ ٤٥٣	إجمالي الأصول المالية	٢ ٧٥٠ ٤٥٣
٣١ ٣٢٨ ٣٢٢	٣ ١٤٠ ٦٨٢	-	١ ٦٣٤ ٧٩٧	٦ ٢٨٠ ١٢٤	٩ ٧٠ ٩٠٣	١٠ ٥٦٣ ٦٦٦	الالتزامات المالية	-
٤٠ ٠٠٠	-	-	٤ ٠٠٠٠٠	-	-	-	أرصدة مستحقة للبنوك	-
-	-	-	-	-	-	-	ودائع للملاء	-
-	-	-	-	-	-	-	فروض أخرى	-
٣٦ ٨١٧ ٥٠١	٣ ٢٣٠ ٤٦٩	-	١ ٦٧٤ ٧٩٧	٨ ٠٠٢ ٦٧٨	١٠ ٥٩٥ ٤٧٨	١٣ ٣١٤ ٠٧٩	التزامات مالية أخرى	-
١ ٩٢١ ٠٠٣	(٩٨٠ ٢٣٥)	١ ٣٦٣ ٤٦٠	٦٢٠ ٩٥٣	٢ ٣٣١ ٢٣٨	(٤ ٥٥٣ ٢٥١)	٣ ١٣٨ ٨٣٨	إجمالي الالتزامات المالية	٣ ١٣٨ ٨٣٨
٣٠ ٤٠٥ ٧٦٦	١ ٧٣٣ ٢٦٤	١ ١٥٢ ٢٩٥	٢ ٤١٧ ٣٠٤	٧ ٧٥٩ ٣٧٨	٦ ٤٥٠ ٩٥٩	١٠ ٨٨٢ ٤٦٥	فجوة إعادة التسعير	-
٢٨ ٨١١ ٤١٩	٣ ٠٤١ ٤١٥	-	٢ ٣٥٩ ٩٢٢	٨ ٤٩٥ ٥٠٩	٨ ٣٠٩ ٢٩٦	٦ ٦٥٥ ٢٧٧	إجمالي الأصول المالية	٦ ٦٥٥ ٢٧٧
١ ٥٤٤ ٣٤٧	(١ ٣٠٨ ٥٠١)	١ ١٥٢ ٢٩٥	٦٧ ٣٨٢	(٧٣٦ ١٣١)	(١ ٨٥٨ ٣٣٨)	٤ ٢٢٧ ١٨٧	إجمالي الالتزامات المالية	٤ ٢٢٧ ١٨٧
							فجوة إعادة التسعير	-

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إجمالي الأصول المالية

إجمالي الالتزامات المالية

فجوة إعادة التسعير

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

- إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:
- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.
- لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.
- وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

- منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجال.

د- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

د/ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ألف جنيه مصري

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الأصول المالية
		استثمارات مالية:
١ ٠٢٢ ٣٤٥	١ ٠٢٢ ٣٤٥	أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع (غير مدرجة)
٨٠٣ ٦٥٨	٨٠٣ ٦٥٨	أصول أخرى
		الالتزامات المالية
		ودائع للعملاء:
٥ ٦٨٤ ٤٧٨	٥ ٦٨٤ ٤٧٨	- أفراد
٢٥ ٦٤٣ ٨٤٤	٢٥ ٦٤٣ ٨٤٤	- مؤسسات

٥- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ ميوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين، ويُلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢
		رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	أسهم رأس المال (بالصافي بعد استبعاد أسهم الخزينة)
٢٤ ١١٧	٢٢١ ٥٥٦	الاحتياطيات
	١ ٣١١	الأرباح المرحلة
٢ ٠٢٤ ١١٧	٢ ٢٢٢ ٨٦٧	إجمالي رأس المال الأساسي
		رأس المال الأساسي الإضافي
١ ٣١١	١٤٣ ٥٧٢	الأرباح السنوية
١ ٣١١	١٤٣ ٥٧٢	إجمالي رأس المال الأساسي الإضافي
		استيعادات الشريحة الأولى
(٧١ ٤٨٢)	(٨٧ ٤٦٨)	قيمة الزيادة عن ١٠% من رأس المال المصدر لاستثمارات البنك في الشركات و صناديق الاستثمار والأصول غير الملموسة.
(٢٦ ٦٨٤)	(١١ ٥٦٢)	رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع و المعاد تبويبها لاستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(١٦٥ ٨٧٣)	(١٠٤ ٤٨٤)	٥٠% قيمة الزيادة عن ١٥% من رأس المال الأساسي المستمر للبنك لاستثمارات البنك في الشركات الغير المالية.
(١٦ ٩٢٦)		٥٠% من ما يخص الأصول التي الت ملكيتها للبنك باحتياطي المخاطر البنكية العام.
١ ٧٤٤ ٤٦٣	٢ ١٦٢ ٩٢٥	إجمالي الشريحة الأولى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
٥ ٩٦٨	٤,٨٠٤	٤٥% من احتياطي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (إذا كان موجبا)
	٢٠,٣٢١	٤٥% من الاحتياطي الخاص
٩٠ ٨٥٧	١٤٥ ٣٠٥	إجمالي مخصص خسائر الإضمحلال للتقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية
٢ ٧١٦	٢ ٧٤٠	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة النفترية للإستثمارات في الشركات التابعة و الشقيقة
٩٩ ٥٤١	١٧٣ ١٧٠	الشريحة الثانية قبل الاستيعادات
		استيعادات الشريحة الثانية
(١٦ ٩٢٦)		٥٠% من ما يخص الأصول التي الت ملكيتها للبنك باحتياطي المخاطر البنكية العام
(١٦٥ ٨٧٣)	(١٠٤ ٤٨٤)	قيمة الزيادة عن ١٥% من رأس المال الأساسي المستمر للبنك لاستثمارات البنك في الشركات الغير المالية.
(٨٣ ٢٥٨)	٦٨ ٦٨٦	إجمالي رأس المال المساند
١ ٦٦١ ٢٠٥	٢ ٢٣١ ٦١١	إجمالي رأس المال
١ ٢٠٥ ١١٥	١ ٤٦٣ ٠١٦	قيمة الفائض (العجز) في رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستيعادات عن نسبة ٤,٥%
١٠٠ ٢٩٨	٢٢٣ ٤٤٣	الدعامة التحوطية المتاحة من فائض مكونات رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستيعادات (إن وجد)
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
١٢ ٨٨٦ ٠٣٢	١٥ ٢٠٢ ٧٥٣	إجمالي مخاطر الائتمان
١ ٤٨٥ ٣٨٥	٧١٨ ٥٢٤	قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٤١٧ ١٨٣	٤١٣ ٧٥٩	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
١ ٢٥٩ ١٠٥	١ ٥٤٠ ٤١١	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
١٦ ٠٤٧ ٧٠٥	١٧ ٨٧٥ ٤٤٧	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل
١٠,٧٢%	١١,٢٣%	معيار كفاية رأس المال بدون الدعامة التحوطية (%)
١١,٤١%	١٢,٤٨%	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية (%)

نسبة الرافعة المالية

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١ ٧٤٤ ٤٦٣	٢ ١٦٢ ٩٢٦	اجمالي راس المال الاساسي
٣١ ٢٦٢ ٧٤٦	٣٩ ٨٧٠ ٦١٥	اجمالي التعرضات داخل الميزانية و عمليات المشتقات المالية
١ ٤٨٦ ١٦٩	٢ ٠١٥ ٥٩٥	اجمالي التعرضات خارج الميزانية
٣٢ ٧٤٨ ٩١٥	٤١ ٨٨٦ ٢١٠	اجمالي التعرضات داخل و خارج الميزانية
٥,٢٦%	٥,١٦%	النسبة

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الإضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

(ب) إضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

حدد البنك إضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاما أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك إضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

(ج) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

(د) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع الخارج مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الاجمالي للضريبة على الدخل . وهناك عدد من العمليات و الحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. و يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب اضافية. و عندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب و المبالغ السابق تسجيلها؛ فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل و مخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي

تحليل القطاعات الجغرافية

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ألف جنيه مصري

اجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية		القاهرة الكبرى	
		والدلتا وسيناء			
٣ ٦٦٨ ٣٥٤	٢٦ ٠١٦	٦١٩ ٦٠٣		٣ ٠٢٢ ٧٣٥	ايرادات القطاعات الجغرافية
(٣ ٠٦١ ٦٦٤)	(٢٢ ٠٠٩)	(٤٠٦ ٤٦٣)		(٢ ٦٣٣ ١٩٢)	مصروفات القطاعات الجغرافية
٦٠٦ ٦٩٠	٤ ٠٠٧	٢١٣ ١٤٠		٣٨٩ ٥٤٣	نتيجة أعمال القطاع
(٢٥٠ ٩١٣)	(٩٠٢)	(٤٧,٩٥٥)		(٢٠٢ ٠٥٦)	الضريبة
٣٥٥ ٧٧٧	٣ ١٠٥	١٦٥ ١٨٥		١٨٧ ٤٨٧	ربح العام

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

ايرادات القطاعات الجغرافية

مصروفات القطاعات الجغرافية

نتيجة أعمال القطاع

الضريبة

ربح العام

الاصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية

أصول القطاعات الجغرافية

إجمالي الاصول

التزامات القطاعات الجغرافية

اجمالي الالتزامات

٣٩ ٩٥٦ ٣٥١	١٦ ٥٥٨	٢ ٢٨٤ ٣٢١		٣٧ ٦٥٥ ٤٧٢
٣٩ ٩٥٦ ٣٥١	١٦ ٥٥٨	٢ ٢٨٤ ٣٢١		٣٧ ٦٥٥ ٤٧٢
٣٩ ٩٥٦ ٣٥١	٢٠٨ ٥٢٢	٦ ٥٠٨ ٦٣٨		٣٣ ٢٣٩ ١٩١
٣٩ ٩٥٦ ٣٥١	٢٠٨ ٥٢٢	٦ ٥٠٨ ٦٣٨		٣٣ ٢٣٩ ١٩١

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

اجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية		القاهرة الكبرى	
		والدلتا وسيناء			
٢ ١٧١ ٧٣٦	١٥ ٦٤٢	٣٤٨ ٤٧٧		١ ٨٠٧ ٦١٧	ايرادات القطاعات الجغرافية
(١ ٧٧٨ ٥١١)	(١٣ ٢٠٥)	(٢٨٥ ٠٥١)		(١ ٤٨٠ ٢٥٥)	مصروفات القطاعات الجغرافية
٣٩٣ ٢٢٥	٢ ٤٣٧	٦٣ ٤٢٦		٣٢٧ ٣٦٢	نتيجة أعمال القطاع
(١٨٣ ٥٥٦)	(١ ١٢١)	(٣٦ ٧٧٦)		(١٤٥ ٦٥٩)	الضريبة
٢٠٩ ٦٦٩	١ ٣١٦	٢٦ ٦٥٠		١٨١ ٧٠٣	ربح العام

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

ايرادات القطاعات الجغرافية

مصروفات القطاعات الجغرافية

نتيجة أعمال القطاع

الضريبة

ربح العام

الاصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية

أصول القطاعات الجغرافية

إجمالي الاصول

التزامات القطاعات الجغرافية

اجمالي الالتزامات

٣١ ٤٣١ ٠٦٨	١١ ٠٨٠	٢ ٣٧٢ ٠٧٧		٢٩ ٠٤٧ ٩١١
٣١ ٤٣١ ٠٦٨	١١ ٠٨٠	٢ ٣٧٢ ٠٧٧		٢٩ ٠٤٧ ٩١١
٣١ ٤٣١ ٠٦٨	١٧٤ ١٢٧	٤ ٦٤٥ ١٣٥		٢٦ ٦١١ ٨٠٦
٣١ ٤٣١ ٠٦٨	١٧٤ ١٢٧	٤ ٦٤٥ ١٣٥		٢٦ ٦١١ ٨٠٦

٦- صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٥٠٤ ٨٨٦	٩٦٣ ٠٨٢	عائد القروض والائرادات المشابهة من :
١ ١٢٧ ٠٥٧	١ ٢٣٤ ٦٧٣	- قروض وتسهيلات للعملاء
٢٨١ ٢٦٧	١ ١٧٨ ٠١٥	- أدون وسندات الخزانة
١ ٩١٣ ٢١٠	٣ ٣٧٥ ٧٧٠	- ودائع و حسابات جارية لدى البنوك
		إجمالي
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
		ودائع وحسابات جارية:
(٣٩ ٩٩٥)	(٩٢ ٤٠١)	- للبنوك
(١ ٠٦٥ ٠٣٣)	(٢ ٢٧١ ٥٣٧)	- للعملاء
(١ ١٠٥ ٠٢٨)	(٢ ٣٦٣ ٩٣٨)	إجمالي
٨٠٨ ١٨٢	١ ٠١١ ٨٣٢	صافي

٧- صافي الدخل من الاتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٦ ٣٢٢	٥ ٤٩٥	ايرادات الاتعاب والعمولات :
١٠٩ ٨٩٦	١٣٢ ٦٣١	الاتعاب والعمولات المرتبطة بالانتمان
١ ٢٩٤	١ ٦٣١	اتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٥ ٣٤٠	١٠ ٣٠٢	اتعاب اعمال الامانة والحفظ
١٢٢ ٨٥٢	١٥٠ ٠٥٩	اتعاب اخري
		إجمالي
		مصروفات الاتعاب والعمولات
-	(١ ٤٠٥)	أتعاب وسمسرة مدفوعة
-	(١ ٤٠٥)	إجمالي
١٢٢ ٨٥٢	١٤٨ ٦٥٤	صافي

٨- توزيعات أرباح

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٩٣	١ ٢١٤	- أوراق مالية بغرض المتاجرة
١٣ ٤٩٢	١٤ ٩٣٧	- أوراق مالية متاحة للبيع
٨٥٨		- أوراق مالية تابعة وشقيقة
<u>١٤ ٤٤٣</u>	<u>١٦ ١٥١</u>	إجمالي

٩- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٤٩ ٩٠٧	٨٣ ٣٨٢	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
	(١ ١١٩)	أدوات دين بغرض المتاجرة
<u>٥١ ٣٥٤</u>	<u>١١ ٧٨٨</u>	أدوات حقوق ملكية بغرض المتاجرة
<u>١٠١ ٢٦١</u>	<u>٩٤ ٠٥١</u>	إجمالي

١٠- مصروفات ادارية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٢٥٧ ٢٠١	٣١١ ٢٣٦	تكلفة العاملين
٦٣ ٣٨٥	٧٩ ٣٥٨	أجور ومرتبات
<u>٣٢٠ ٥٨٦</u>	<u>٣٩٠ ٥٩٤</u>	تأمينات اجتماعية
١٢٣ ٠٩٥	١٩٨ ١١٢	مصروفات ادارية اخرى
<u>٤٤٣ ٦٨١</u>	<u>٥٨٨ ٧٠٦</u>	الإجمالي

● بلغ المتوسط الشهري خلال عام ٢٠١٧ لصادفي ما يتقاضاه اعلى ٢٠ فرد من المرتبات ومكافآت بالبنك مجتمعين بعد خصم الضرائب والأستقطاعات التأمينية مبلغ ٢ ٠٣٢ ٠٥٧ جنية مصري.

١١- إيرادات تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
١٩ ٨٢٣	٤٧ ٥٧٨	إيرادات أخرى
-	(٤٣ ٧١٢)	عب مخصصات اخرى
<u>(١ ٢٠٨)</u>	<u>(١ ٣٧٩)</u>	مصروفات اخرى
<u>١٨ ٦١٥</u>	<u>٢ ٤٨٧</u>	الإجمالي

١٢- مصروفات ضرائب الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
(١٨١ ١٠٩)	(٢٤٨ ٣٨٣)	الضريبة الحالية
(٢ ٤٤٧)	(٢ ٥٣٠)	الضريبة المؤجلة (إيضاح ٣٠)
<u>(١٨٣ ٥٥٦)</u>	<u>(٢٥٠ ٩١٣)</u>	إجمالي

١٣- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
(٢٢٩ ٨٠٢)	(١٠٧ ٦١٥)	قروض وتسهيلات للعملاء (إيضاح ١٩)
<u>(٢٢٩ ٨٠٢)</u>	<u>(١٠٧ ٦١٥)</u>	إجمالي

١٤- نصيب السهم الاساسى فى الارباح (جنيه مصرى / السهم)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنية مصري	ألف جنية مصري	
٢٠٩ ٦٦٩	٣٥٥ ٧٧٧	صافي أرباح العام
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>١,٠٥</u>	<u>١,٧٨</u>	نصيب السهم فى الربح

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٨٧ ٩٦٧	٣٦٢ ٤٢٥
١ ٣٧٩ ٤٠٩	٣ ٣١٩ ٠٨٨
١ ٦٦٧ ٣٧٦	٣ ٦٨١ ٥١٣
٧٦٩ ٢٣٠	٢ ٨٨١ ٩٥٨
٨٩٨ ١٤٦	٧٩٩ ٥٥٥
١ ٦٦٧ ٣٧٦	٣ ٦٨١ ٥١٣

نقدية
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي
الرصيد في أول السنة المالية
أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد متغير

الإجمالي

١٦- أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١١٠ ٠٢٤	٥٠٢ ٤٤٥
٦ ٢٢٦ ٠٩٠	٩ ٨٨٢ ٩٥١
٦ ٣٣٦ ١١٤	١٠ ٣٨٥ ٣٩٦
٣ ٣١٢ ٠٠٠	٥ ٤٢٥ ٠٠٠
٢ ٦٦٠ ٥٣٠	٢ ٦١٢ ٨٠٢
٣٦٣ ٥٨٤	٢ ٣٤٧ ٥٩٤
٦ ٣٣٦ ١١٤	١٠ ٣٨٥ ٣٩٦
١١٠ ٠٢٤	٥٠٢ ٤٤٥
٦ ٢٢٦ ٠٩٠	٩ ٨٨٢ ٩٥١
٦ ٣٣٦ ١١٤	١٠ ٣٨٥ ٣٩٦
٦ ٣٣٦ ١١٤	١٠ ٣٨٥ ٣٩٦

حسابات جارية
ودائع
الرصيد في نهاية السنة الماليه
البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
بنوك محلية
بنوك خارجية

الإجمالي

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد متغير

الإجمالي

أرصدة متداولة

١٧- أدون خزانة وأوراق حكومية أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩٩ ١٢٥	٣٠٠ ٣٧٥
١ ٠٠٨ ٧٢٥	١ ٠٩٧ ٠٠٠
٢ ٢١١ ٠٤٩	٢ ١٦١ ٢٢٥
٥ ٨٢٠ ٨٧٩	٥ ٦٢٥ ٣٥٨
٩ ١٣٩ ٧٧٨	٩ ١٨٣ ٩٥٨
(٣٩٢ ٨٩٠)	(٤٨٦ ٦٦٤)
٨ ٧٤٦ ٨٨٨	٨ ٦٩٧ ٢٩٤

أدون الخزانة
أدون خزانة استحقاق ٩١ يوم
أدون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
أدون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
أدون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم

الإجمالي

(يخصم): عوائد لم تستحق بعد

الصافي

١٨ - أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		ادوات دين
		سندات حكومية
٦٧١٣	٥٥٩٤	
<u>٦٧١٣</u>	<u>٥٥٩٤</u>	
		إجمالي أدوات دين
		أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية
		اسهم شركات اجنبية
١٩٥٤٨	٢٧٧٢٤	
١٢٠٢٢٣	١١٥٤٨٥	وثائق صناديق الاستثمار
<u>١٣٩٧٧١</u>	<u>١٤٣٢٠٩</u>	
		إجمالي أدوات حقوق الملكية
١٤٦٤٨٤	١٤٨٨٠٣	إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة

١٩ - قروض وتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		أفراد
		حسابات جارية مدينة
٣٣٤٩٩٤	٣٣٦٩٥٠	
١٣٨٩٢	١٥٣٢٧	بطاقات ائتمان
<u>٣٤٨٨٨٦</u>	<u>٣٥٢٢٧٧</u>	
		إجمالي (١)
		مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
		حسابات جارية مدينة
٣١٣٠٤٩٧	٣٥٠٤٦١١	
١٢١٢٢٠٧	١٧٢٠٦٧٣	قروض مباشرة
١٩٧٠٩٣٨	٣١٣٠٤٣٧	قروض مشتركة
٩٣٤٨٢٠٢	٦٦٥٧٤٤١	قروض أخرى
<u>١٥٦٦١٨٤٤</u>	<u>١٥٠١٣١٦٢</u>	
١٦٠١٠٧٣٠	١٥٣٦٥٤٣٩	إجمالي (٢)
(٦٨٥٥٨٩٧)	(٤٦١٣٩٩٦)	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)
(٥١٩٩٢٣)	(٥١٤٨٦٩)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
(٣٣١٥)	(٢٠٨٧)	عوائد مجنية
<u>٨٦٣١٥٩٥</u>	<u>١٠٢٣٤٤٨٧</u>	عوائد تحت التسوية
		الصافي ويوزع إلى :
٥٠٣١٢٨٢	٥٢٦٢٤٠٣	أرصدة متداولة
٣٦٠٠٣١٣	٤٩٧٢٠٨٤	أرصدة غير متداولة
<u>٨٦٣١٥٩٥</u>	<u>١٠٢٣٤٤٨٧</u>	

مخصص خسائر الإضمحلال
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع
٣١ ديسمبر ٢٠١٧

أفراد				
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٢ ١٦٧	-	-	-	٣٢ ١٦٧
الرصيد في أول العام				
٣٢ ١٦٧	-	-	-	٣٢ ١٦٧
الرصيد في نهاية السنة المالية				

مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٩٠ ٠٠٦	٣ ٣١٥	٩ ٤٠٧	٦ ٤٢١ ٠٠٢	٦ ٨٢٣ ٧٣٠
الرصيد في أول السنة المالية				
-	-	-	١٠٧ ٦١٥	١٠٧ ٦١٥
عبء الإضمحلال				
-	-	-	(٢ ٢١٤ ٥٦٥)	(٢ ٢١٤ ٥٦٥)
المستخدم من المخصص خلال العام				
-	-	-	(٧٤٩)	(٧٤٩)
تحويل الى مخصصات اخرى				
-	-	-	(١٣٤ ٢٠٢)	(١٣٤ ٢٠٢)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)				
٣٩٠ ٠٠٦	٣ ٣١٥	٩ ٤٠٧	٤ ١٧٩ ١٠١	٤ ٥٨١ ٨٢٩
الرصيد في نهاية السنة المالية				

مخصص خسائر الإضمحلال
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع
٣١ ديسمبر ٢٠١٦

أفراد				
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٢ ١٦٧	-	-	-	٣٢ ١٦٧
الرصيد في أول السنة المالية				
٣٢ ١٦٧	-	-	-	٣٢ ١٦٧
الرصيد في نهاية السنة المالية				

مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٩٠ ٠٠٦	٣ ٣١٥	٩ ٤٠٧	٣ ٦٨٧ ٦٦٣	٤ ٠٩٠ ٣٩١
الرصيد في أول السنة المالية				
-	-	-	٢٢٩ ٨٠٢	٢٢٩ ٨٠٢
عبء الإضمحلال				
-	-	-	(١١٥ ٨٠٥)	(١١٥ ٨٠٥)
المستخدم من المخصص خلال العام				
-	-	-	(٣٦ ٨١٠)	(٣٦ ٨١٠)
تحويل الى مخصصات اخرى				
-	-	-	٢ ٦٥٦ ١٥٢	٢ ٦٥٦ ١٥٢
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)				
٣٩٠ ٠٠٦	٣ ٣١٥	٩ ٤٠٧	٦ ٤٢١ ٠٠٢	٦ ٨٢٣ ٧٣٠
الرصيد في نهاية السنة المالية				

٢٠ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥١٧ ٥٠٥	١ ٤٢١ ٦٢٣	استثمارات مالية متاحة للبيع
		أدوات دين - بالقيمة العادلة
		أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :
١٠٦ ٢٠٧	١٧٢ ٢٥٤	مدرجة في السوق
١ ٠٥٣ ٨٦٣	١ ٠٢٢ ٣٤٥	غير مدرجة في السوق
١ ٦٧٧ ٥٧٥	٢ ٦١٦ ٢٢٢	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)
		استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
		أدوات دين :
		مدرجة في السوق
٣ ٠٩١ ٣٧٥	٢ ٨١٤ ٩١٤	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال
(٣ ٣٠١)	(٢ ٥٠٠)	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق (٢)
٣ ١١٣ ٠٧٤	٢ ٨٣٧ ٤١٤	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٤ ٧٩٠ ٦٤٩	٥ ٤٥٣ ٦٣٦	أرصدة متداولة
٣ ٧١٥ ٠٨٧	٤ ٤٠٨ ٧٩١	أرصدة غير متداولة
١ ٠٧٥ ٥٦٢	١ ٠٤٤ ٨٤٥	
٤ ٧٩٠ ٦٤٩	٥ ٤٥٣ ٦٣٦	
٣ ٦٠٨ ٨٨٠	٤ ٠٧١ ٥٣٧	أدوات دين ذات عائد ثابت
-	١٦٥ ٠٠٠	أدوات دين ذات عائد متغير
٣ ٦٠٨ ٨٨٠	٤ ٢٣٦ ٥٣٧	

الاجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤ ٧٩٠ ٦٤٩	٣ ١١٣ ٠٧٤	١ ٦٧٧ ٥٧٥	الرصيد في ٢٠١٧/١/١
١ ٨٨٣ ٦٥٨	٤٥٤ ٣٧١	١ ٤٢٩ ٢٨٧	إضافات
(١ ٢٧٣ ٨٩٠)	(٧٤٢ ٨٥٦)	(٥٣١ ٠٣٤)	إستبعادات (استرداد)
(٤ ٢٧٧)	(٤ ٣٢٦)	٤٩	فروق تقييم العملات الأجنبية
٥٩ ٠٥١	١٨ ٤٦٧	٤٠ ٥٨٤	صافي (خسائر) التغير في القيمة العادلة (أيضاح ٣١)
(٢ ٣٥٦)	(٢ ١١٧)	(٢٣٩)	استهلاك علاوة الإصدار/ الخصم
٨٠١	٨٠١	-	يخصم/ (يرد): مخصص خسائر الإضمحلال
٥ ٤٥٣ ٦٣٦	٢ ٨٣٧ ٤١٤	٢ ٦١٦ ٢٢٢	الرصيد في ٢٠١٧/١٢/٣١
٤ ٨٨٧ ٥١٢	١٩ ٢٥٦	٤ ٨٦٨ ٢٥٦	الرصيد في ٢٠١٦/١/١
٤ ٠٩٠ ٣٢٩	٣ ٠٨٥ ٤٦١	١ ٠٠٤ ٨٦٨	إضافات/ إعادة تويب
(٤ ٧٣١ ٠٤٨)	-	(٤ ٧٣١ ٠٤٨)	إستبعادات (استرداد / إعادة تويب)
٥٨٨ ٧٤٣	-	٥٨٨ ٧٤٣	فروق تقييم العملات الأجنبية
(٤ ١٠٥)	٦ ٢٦٨	(١٠ ٣٧٣)	صافي (خسائر) التغير في القيمة العادلة (أيضاح ٣١)
(٣ ٢٠٢)	(٣٥٤)	(٢ ٨٤٨)	استهلاك علاوة الإصدار/ الخصم
(٣٧ ٥٨٠)	٢ ٤٤٣	(٤٠ ٠٢٣)	يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال
٤ ٧٩٠ ٦٤٩	٣ ١١٣ ٠٧٤	١ ٦٧٧ ٥٧٥	الرصيد في ٢٠١٦/١٢/٣١

(خسائر) أرباح إستثمارات مالمه

٢٠١٦	٢٠١٧	
٤٢٧٣٥	٤٣١٠٠	
ألف جنميه مصري	ألف جنميه مصري	
-	٢٢,١٠١	ارباح بيع اوراق مالية متاحة للبيع
(١,٠٨٨)	-	اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع
	٦,٩٣٤	ارباح ومحصلات من ادوات حقوق الملكية تابعة وشقيقة
	٢٩,٠٣٥	الرصيد في نهاية السنة
		تسويات مخصص خسائر الإضمحلال للإستثمارات
		المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
		الرصيد في أول السنة
(٥٧٤٤)	٢,٤٤٣	رد/ عب الاضمحلال عن الاستثمارات
-	-	المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢,٤٤٣	٨٠١	الرصيد في نهاية السنة
(٣٣٠١)	٣,٢٤٤	
١,٣٥٥	٢٩,٨٣٦	

٢١- إستثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

٢٠١٦	٢٠١٧	
٢٠	٢٠	قناة السويس للتنمية والتجارة
٢٠	٢٠	قناة السويس للتنمية والاستثمار العقاري
٢٠	٢٠	شركة الإسكندرية للاستثمارات المالية
٢٩,٧	٢٩,٧	شركة المعادي للاستثمارات السياحية والترفيهية
		الرصيد
		٢٤,٧٨٩

وتمثل الإستثمارات المالية في شركات تابعة وشقيقة في استثمارات مالية غير مقيدة في سوق الأوراق المالية

٢٢- أصول غير ملموسة

٢٠١٦	٢٠١٧	
برامج حاسب آلي	برامج حاسب آلي	التكلفة في أول السنة
ألف جنميه مصري	ألف جنميه مصري	الإضافات
٣٦,٣٩٨	٤٦,٢٤٧	إجمالي التكلفة
٩,٨٤٩	٥٠,٧٥٧	مجمع الإستهلاك في أول السنة
٤٦,٢٤٧	(٢٨,٨٨٩)	تكلفة إستهلاك السنة
(٢٤,٢٢٤)	(٥,٩٩٦)	مجمع الإستهلاك
(٤,٦٦٥)	(٣٤,٨٨٥)	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
(٢٨,٨٨٩)	١٥,٨٧٢	
١٧,٣٥٨		

٢٣- أصول أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف جنميه مصري	ألف جنميه مصري	إيرادات مستحقة
١٥٠,٨٢٢	٢٤٢,٤١٧	قوائد مدفوعة مقدماً
-	٩٤	مصرفوات مقدمة
٣٠,٩٠٢	٤٣,٢٥٣	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٨,٧٤١	٧٧,٤٨٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون بعض العملاء
٣٧١,٠٦٤	٣٨٢,٩٧٥	تأمينات وعهد
١٠,٦٦٧	١١,٩٤٧	أخرى
٣٥,١٣٢	٤٥,٤٨٣	إجمالي
٦٠٧,٣٢٨	٨٠٣,٦٥٨	

٢٤ - الأصول الثابتة

البيان	أراضي ومباني	تحسينات على أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
الرصيد في ٢٠١٦/١/١	٤٢٢ ٢٩٤	١٦ ٤٠٣	٧٤ ٢١٩	٥٤ ٧٢٩	٥٦٧ ٦٤٥
التكلفة	(٤٣ ٠٩٦)	(١٤ ٩٦٦)	(٦٣ ٩٠٨)	(٣٩ ٣٣٠)	(١٦١ ٣٠٠)
مجموع الإهلاك	٣٧٩ ١٩٨	١ ٤٣٧	١٠ ٣١١	١٥ ٣٩٩	٤٠٦ ٣٤٥
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١/١	٥١ ٩٤٤	٢ ٨٨٣	١٨ ٣٧٤	٩ ٣٧١	٨٢ ٥٧٢
الإضافات	-	-	(٦١٨)	-	(٦١٨)
الإستبعادات	(٩ ٩٣٢)	(٤٤٤)	(٣ ٧٩٢)	(٦٠٤١)	(٢٠ ٢٠٩)
تكلفة إهلاك	-	-	٦١٨	-	٦١٨
اهلاك الإستبعادات	٤٢١ ٢١٠	٣ ٨٧٦	٢٤ ٨٩٣	١٨ ٧٢٩	٤٦٨ ٧٠٨
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١٢/٣١	٤٧٤ ٢٣٨	١٩ ٢٨٦	٩١ ٩٧٥	٦٤ ١٠٠	٦٤٩ ٥٩٩
الرصيد في ٢٠١٧/١/١	(٥٣ ٠٢٨)	(١٥ ٤١٠)	(٦٧ ٠٨٢)	(٤٥ ٣٧١)	(١٨٠ ٨٩١)
التكلفة	٤٢١ ٢١٠	٣ ٨٧٦	٢٤ ٨٩٣	١٨ ٧٢٩	٤٦٨ ٧٠٨
مجموع الإهلاك	٢٨ ١٧٤	٨٧٦	٤٤ ٣٦٩	٤ ٣٩٣	٧٧ ٨١٢
الإضافات	(١١ ٠٠٦)	-	(٢ ٣٠١)	-	(١٣ ٣٠٧)
الإستبعادات	(٩ ٩٤٧)	(١ ٠١٠)	(٨ ٠٧٤)	(٥ ٥٨٠)	(٢٤ ٦١١)
تكلفة إهلاك	-	-	٢ ٣٠١	-	٢ ٣٠١
اهلاك الإستبعادات	٤٢٨ ٤٣١	٣ ٧٤٢	٦١ ١٨٨	١٧ ٥٤٢	٥١٠ ٩٠٣
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١	٤٩١ ٤٠٦	٢٠ ١٦٢	١٣٤ ٠٤٣	٦٨ ٤٩٣	٧١٤ ١٠٤
الرصيد في ٢٠١٧/١/١	(٦٢ ٩٧٥)	(١٦ ٤٢٠)	(٧٢ ٨٥٥)	(٥٠ ٩٥١)	(٢٠٣ ٢٠١)
التكلفة	٤٢٨ ٤٣١	٣ ٧٤٢	٦١ ١٨٨	١٧ ٥٤٢	٥١٠ ٩٠٣
مجموع الإهلاك	٤٢٨ ٤٣١	٣ ٧٤٢	٦١ ١٨٨	١٧ ٥٤٢	٥١٠ ٩٠٣
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١					

* تتضمن الأصول الثابتة في تاريخ القوائم المالية مبلغ ٩٥,٤ مليون جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد بإسم البنك وجارى حالياً إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك الأصول منها مبلغ ٥٤٢٣٥ ألف جنيه قيمة عدد ٣ فروع تم شرائها خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ .

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٦٠.٩٦٩	٨٩.٧٨٧	حسابات جارية
٤.٦٤٥.٨٠٨	٥.٣٥٩.٣٩٢	ودائع
<u>٤.٧٠٦.٧٧٧</u>	<u>٥.٤٤٩.١٧٩</u>	الرصيد
٥٧.٧٤٩	٨٣.٤٦٥	بنوك مركزية
١.٢٣٨	٩٣.٩٤٥	بنوك محلية
٤.٦٤٧.٧٩٠	٥.٢٧١.٧٦٩	بنوك خارجية
<u>٤.٧٠٦.٧٧٧</u>	<u>٥.٤٤٩.١٧٩</u>	الرصيد
٦٠.٩٦٩	٨٩.٧٨٧	أرصدة بدون عائد
٤.٦٤٥.٨٠٨	٥.٣٥٩.٣٩٢	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٤.٧٠٦.٧٧٧</u>	<u>٥.٤٤٩.١٧٩</u>	الرصيد
<u>٤.٧٠٦.٧٧٧</u>	<u>٥.٤٤٩.١٧٩</u>	أرصدة متداولة

٢٦ - ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥.٢٢٩.٢١٩	٦.٠٢٢.٦٦٩	ودائع تحت الطلب
١٣.٠٦٧.١٨٧	١٩.٠٦٩.٥٦٠	ودائع لأجل وبإخطار
٢.٤٧١.٩١٣	٣.٠٢٦.٤٧٣	شهادات ادخار وإيداع
١.٨٧٠.٨٢١	١.٩٣٤.٥٢٣	ودائع التوفير
١.٤٨١.٦٣٥	١.٢٧٥.٠٩٧	ودائع أخرى
<u>٢٤.١٢٠.٧٧٥</u>	<u>٣١.٣٢٨.٣٢٢</u>	
١٨.٤٥٩.٩٦٤	٢٥.٦٤٣.٨٤٤	ودائع مؤسسات
٥.٦٦٠.٨١١	٥.٦٨٤.٤٧٨	ودائع أفراد
<u>٢٤.١٢٠.٧٧٥</u>	<u>٣١.٣٢٨.٣٢٢</u>	الرصيد
٢.٩٩٣.٠٣٦	٣.١٤١.٣٧٤	أرصدة بدون عائد
٢.٢٧١.٠٦٣	١.٧٥٥.٧٢٩	أرصدة ذات عائد ثابت
١٨.٨٥٦.٦٧٦	٢٦.٤٣١.٢١٩	أرصدة ذات عائد متغير
<u>٢٤.١٢٠.٧٧٥</u>	<u>٣١.٣٢٨.٣٢٢</u>	الرصيد
٧.١٠٠.٠٤٠	٧.٩٥٧.١٩٢	أرصدة متداولة
١٧.٠٢٠.٧٣٥	٢٣.٣٧١.١٣٠	أرصدة غير متداولة
<u>٢٤.١٢٠.٧٧٥</u>	<u>٣١.٣٢٨.٣٢٢</u>	الرصيد

٢٧- قروض أخرى

البيان	سعر	تاريخ	المستحق	الرصيد في
	العائد	الإستحقاق	خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	يوليو ٢٠١٨	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	يوليو ٢٠١٨	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	يناير ٢٠١٩	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	يناير ٢٠١٩	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	يناير ٢٠١٩	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	مارس ٢٠١٧	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	مارس ٢٠١٧	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٨٪	مارس ٢٠١٧	-	٨.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٧,٥٠٪	مايو ٢٠١٧	-	٢.٠٠٠
قرض البنك التجاري الدولي	٧٪	يونيو ٢٠١٧	-	٨.٠٠٠
إجمالي أرصدة القروض			-	٤٠.٠٠٠

طبقاً للاتفاق مع البنك التجاري الدولي للحصول على حصة من القروض التي يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي واللجنة الأوروبية لتنمية القطاع الخاص والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ويستحق على القرض عائد يدفع للبنك التجاري الدولي وفترة سداد تتراوح بين ٣ : ٥ سنوات وفترة سماح منتهيا من عام إلى عامين لتوفير تمويل منخفض التكاليف لعملاء البنك وذلك طبقاً للعقد المبرم بين الطرفين.

٢٨- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٤٠١.٧٨٦	٢١٨.٠٣٣	عوائد مستحقة
١٥٠.٢٧	٨٩٠.٨	إيرادات مقدمة
٥٢.١٢١	٤٢.٨٧٠	مصرفات مستحقة
٢٥٠٠	٣.٧٢٩	دائنون
١١٦.٩٨٢	١٩٤.٣٣٠	أرصدة دائنة متنوعة
٥٨٨.٤١٦	٤٦٧.٨٧٠	الرصيد

٢٩- مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
٧٨.٠٢٢	٧٢.٥١٥	الرصيد في أول العام
(٥٨٦)	١٠.٣٠٦	فروق تقييم صلات أجنبية
٤٣.٧١٢	-	المكون خلال السنة
٧٤٩	٣٦.٨١٠	المحول من مخصص القروض
(١٢.٤٦٩)	(٤١.٦٠٩)	المستخدم خلال العام
١٠٩.٤٢٨	٧٨.٠٢٢	الرصيد في آخر السنة

٣٠- الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها (التزام)
يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	أصل	إلتزام	أصل	إلتزام
-	(١٧.٣١١)	-	(١٥.٢٤٧)	-	(١٥.٢٤٧)
٢.٦٣٧	-	٢.٦٣٧	-	٣.١٠٣	-
٢.٦٣٧	(١٧.٣١١)	٢.٦٣٧	(١٥.٢٤٧)	٣.١٠٣	(١٥.٢٤٧)
-	(١٤.٦٧٤)	-	(١٢.١٤٤)	-	(١٢.١٤٤)

الأصول الثابتة (الإهلاك)

المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)

إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام)

٣١- حقوق المساهمين

(أ) رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٢ مليار جنيه مصري.

(ب) رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ١ مليار جنيه مصري موزعاً على مائة مليون سهم قيمة السهم الإسمية عشرة جنيهات (قبل زيادة رأس المال).

- بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٦/٢٠٠٩) بتاريخ ١٦ يوليه ٢٠٠٩ تمت الموافقة على استدعاء الجزء المتبقى من رأس المال المرخص به للبنك وقدره واحد مليار جنيه مصري ، ليصبح رأس المال المصدر اثنين مليار جنيه مصري وبما يساوي رأس المال المرخص به وقد تم تغطية كامل تلك الزيادة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٠ تم التأشير على السجل التجاري للبنك بإجمالي تلك الزيادة ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٢ مليار جنيه مصري.

(ج) الاحتياطيات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	احتياطي المخاطر البنكية العام (إيضاح تحليلي ١)
٨٥٤	٨٥٤	
٢٤ ١١٧	٢٤ ١١٧	احتياطي عام*
٤٥ ١٥٨	٤٥ ١٥٨	احتياطي خاص (فروق تقييم إستثمارات متاحه بالعمله الأجنبيه)
(٥٩ ٨٢٧)	(٧٧٦)	احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحه للبيع (إيضاح تحليلي ج-٣)
(١٣٣)	(١٠٩)	احتياطيات أخرى
	١٥٢ ٠٢٨	احتياطي مخاطر IFRS٩**
١٠ ١٦٩	٢٢١ ٢٢٢	إجمالي الاحتياطيات في نهاية السنة المالية

* قيمة المتبقى من مقابل مصروفات إصدار زيادة رأس المال من ١ مليار جنيه مصري إلى ٢ مليار جنيه مصري

** تم تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS٩ بنسبة ١% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ولا يتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(١ - ج) احتياطي المخاطر البنكية العام
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول السنة المالية
٨٥٤	٨٥٤	
٨٥٤	٨٥٤	الرصيد في نهاية السنة المالية

(٢ - ج) احتياطي خاص (فروق تقييم إستثمارات متاحه بالعمله الأجنبيه)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول السنة المالية
٤٥ ١٥٨	٤٥ ١٥٨	
٤٥ ١٥٨	٤٥ ١٥٨	الرصيد في نهاية السنة المالية

ج - ٣) احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحه للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في اول السنة المالية
(٥٥ ٧٢٢)	(٥٩ ٨٢٧)	
(٤ ١٠٥)	٥٩ ٠٥١	صافي(خسائر) التغير في القيمة العادلة (ايضاح رقم ٢٠)
(٥٩ ٨٢٧)	(٧٧٦)	الرصيد في نهاية السنة المالية

(د) الأرباح المحتجزة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في أول السنة المالية
(٢٠٨ ٣٥٨)	١ ٣١١	
٢٠٩ ٦٦٩	٣٥٥ ٧٧٧	صافي أرباح السنة/ العام
	(١٥٢ ٠٢٨)	يخصم: احتياطي مخاطر IFRS٩
١ ٣١١	٢٠٥ ٠٦٠	الرصيد في نهاية السنة المالية

٣٢- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الارصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية (ضمن إيضاح-١٥)
٢٨٧ ٩٦٧	٣٦٢ ٤٢٦	أرصدة لدى البنوك (ضمن إيضاح- ١٦)
٣ ٤٢٢ ٠٢٥	٥ ٩٢٧ ٤٤٦	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى (ضمن إيضاح- ١٧)
٩٦ ١٤٣	٢٩٢ ٤٥٣	
٣ ٨٠٦ ١٣٥	٦ ٥٨٢ ٣٢٥	

٣٣- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و قد بلغ قيمة المخصص المكون لها مبلغ ٦ ٧٩٦ ألف جنيه مصري.

(ب) الأصول الثابتة وتجهيزات الفروع

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بعقود شراء أصول ثابتة وتجهيزات بالفروع ولم يتم تنفيذها حتى تاريخ القوائم المالية ١٨ ٥٦١ ألف جنيه مصري.

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	خطابات ضمان
٢ ٢٩٨ ٢٨٦	٢ ٨٤١ ١٥٠	إعتمادات مستنديه (استيراد وتصدير)
٢ ٢٩٤ ٨٢٢	٢ ٠١٦ ١٣١	الإجمالي
٤ ٥٩٣ ١٠٨	٤ ٨٥٧ ٢٨١	يخصم: غطاءات نقدية
(١ ٣٥٨ ١٨٩)	(٧٧١ ٧٤٩)	الصافي
٣ ٢٣٤ ٩١٩	٤ ٠٨٥ ٥٣٢	

٣٤- المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذو العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة وتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

(أ) القروض والتسهيلات لأطراف ذوى علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض وتسهيلات العملاء
٧٧٠	-	القروض القائمة في أول السنة المالية
-	١٧ ٢٢٣	القروض الصادرة خلال السنة المالية
(٧٧٠)	-	القروض المحصلة خلال السنة المالية
-	-	فروق التقييم
-	١٧ ٢٢٣	القروض القائمة في آخر السنة المالية

(ب) ودائع من أطراف ذوى علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الودائع فى أول السنة المالية
٥٣ ٢٣٦	٤٥ ٣٤٩	الودائع التى تم ربطها خلال السنة المالية
٢٤ ٦٤٦	٤٨٢ ٠١٧	الودائع المستردة خلال السنة المالية
(٣٣ ٢٤١)	(٢٤ ٢٨٨)	فروق التقييم
٧٠٨	(٢٦)	الودائع فى نهاية السنة المالية
٤٥ ٣٤٩	٥٠٣ ٠٥٢	

(ج) أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أرصدة لدى البنوك
٥١٣ ٥٠١	١٢٥ ٨٤٦	استثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة
١٨ ٧٠١	٢٤ ٧٨٩	أرصدة مستحقة للبنوك
٤ ٦٠٨ ٤١١	٥ ٢٦٨ ٦٨١	أرصدة دائنة أخرى
١ ٤٢٦	١ ٣٩٥	

٣٥- صناديق الاستثمار

صندوق استثمار الأول (ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة إنش سى لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ١٩٠ ألف وثيقة قيمتها ٩٥ مليون جنيه مصري خصص للبنك ١٠ الاف وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٥ مليون جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٦١ ٨٠٠ وثيقة بلغت قيمتها الاستردادية فى تاريخ القوائم المالية مبلغ ٣٢ ٧٢٤ ألف جنيه مصري.

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى تاريخ القوائم المالية مبلغ ٥٢٩,٥٢ جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة فى ذات التاريخ ٧٧ ٥٣٨ وثيقة.

وطبقا لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على اتعاب وعمولات مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التى يؤديها له، وقد بلغ اجمالى العمولات ٣٥٥ ٨٤٤ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ادرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات بقائمة الدخل ولم تسفر مساهمة البنك فى الصندوق عن اى عوائد

صندوق الإستثمار الثانى – (أجبال) (ذو العائد الدورى التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠ ٩ ألف وثيقة قيمتها ٩٥ مليون جنيه مصري خصص للبنك ٥٠٠ ألف وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٥ مليون جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى تاريخ القوائم المالية مبلغ ١٥,١٩ جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة فى ذات التاريخ ٩٥٦ ٧٤٣ وثيقة.

وقد قام البنك بشراء عدد ٢٠٩ ٦٧١ وثيقة بلغت قيمتها الاستردادية فى تاريخ القوائم المالية مبلغ ٣ ١٨٦ ألف جنيه مصري.

وطبقا لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على اتعاب وعمولات مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الاخرى التى يؤديها له، وقد بلغ اجمالى العمولات ٥٦٠ ألف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ادرجت ضمن بند ايرادات الاتعاب والعمولات بقائمة الدخل ولم تسفر مساهمة البنك فى الصندوق عن اى عوائد.

٣٦- الموقف الضريبي

(أ) الضريبة على أرباح شركات الأموال

- بالنسبة للسنوات من ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٤ تم الفحص وتم سداد الضريبة المستحقة بالكامل.
- بالنسبة للسنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تم الفحص وأسفر عن خسائر ضريبية.
- بالنسبة للسنوات ٢٠٠٧ / ٢٠١٤ تم الفحص لتلك السنوات بمعرفة مركز كبار الممولين وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة عن البنود المتفق عليها وتم تحويل نقاط الخلاف عن تلك السنوات والخاصه ببند تحويل الخسائر المرحلة إلى لجنة الطعن وتم تكوين المخصص اللازم لها .
- بالنسبة لعام ٢٠١٥ قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي ولاتوجد أية ضرائب مستحقة من واقع الإقرار .
- بالنسبة لعام ٢٠١٦ قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي ولاتوجد اية ضرائب مستحقة من واقع الإقرار

(ب) ضريبة كسب العمل

- تم الانتهاء من مراحل الفحص الضريبي و عمل تسوية نهائية شاملة عن السنة من بداية النشاط وحتى نهاية ٢٠١٥ و قام البنك بسداد كافة الفروق الضريبية الناتجة و لا يوجد حالياً أية فروق مستحقة على البنك عن ضريبة الأجور و المرتبات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- بالنسبة للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٧ يقوم البنك بتوريد الضريبة بانتظام لمركز كبار الممولين طبقاً للقانون .

(ج) ضريبة الدمغة

- بالنسبة للفترة من ١ أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحويل نقاط الخلاف الى ادارة الفحص في إطار الإتفاقيه المبرمه بين اتحاد بنوك مصر ومصحة الضرائب .
- بالنسبة للفترة من ١ يناير ٢٠٠٨ و حتى ٣١ مارس ٢٠١٣ تم الانتهاء من الفحص الفعلي و تمت الاعتراضات على التقديرات في المواعيد القانونية وتم إحالة البنود المعترض عليه لإعادة الفحص في إطار الإتفاقيه المشار اليها.
- بالنسبة للفترة من ١ ابريل ٢٠١٣ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جرى الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين لتلك الفترة في إطار الإتفاقيه المشار اليها والبنك قام بتوريد الدمغه المستحقه على اعلى رصيد مدين خلال الفترات الربع سنوية بانتظام .
- بالنسبة للفترة من ١ يناير ٢٠١٦ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ قام البنك بتوريد الدمغه النسبية على أساس اعلى رصيد مدين مستخدم للعملاء خلال كل فترة ربع سنوية و ذلك تطبيقاً للقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٣ .

٣٧ الاحداث اللاحقة

- بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ صدرت تعليمات البنك المركزي المصرى بشأن تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات الماليه والتي سوة يتم تطبيقها اعتباراً من اول يناير ٢٠١٩ على ان تقوم البنوك باعداد القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠١٨ وكذلك القوائم التالية لها خلال عام ٢٠١٨ وفقاً للتعليمات السارية حالياً الى جانب قيامها باعداد قوائم مالية تجريبية مدققة في ذات التاريخ طبقاً للتعليمات الجديدة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS٩ .
- تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS٩ بنسبة ١% من اجمالى المخاطر الائتمانية المرجحة باوزان المخاطر و ذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزي المصرى .
- صدر حكم قضائى من المحكمة الإقتصادية بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠١٨ ببطان انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والتي تمت بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠١٧ علماً بأن البنك لم يعلن بالصيغه التنفيذية حتى تاريخ اعتماد مراقبى الحسابات للقوائم الماليه للبنك . وقد قام البنك بإخطار البورصه المصريه بهذا الحكم وفقاً لقواعد الإفصاح بتاريخ ١٥ / ٢ / ٢٠١٨ . وبناء عليه تولى المجلس بتشكيله السابق على ٣٠ / ٤ / ٢٠١٧ - بعد تعديل في بعض أعضائه الممثلين للمساهمين من الأشخاص الإعتباريه تسيير اعمال البنك مع تفويض رئيس مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات الدعوة لجمعية عامة لإنتخاب مجلس إدارة جديد.

٣٨ ارقام المقارنة

- تم إعادة تويب بعض ارقام المقارنة لتتماشى مع عرض القوائم المالية للسنة المالية الحالية